الأربعاء ١٢ / آذار/٢٠٢٥

لافروف حول أحداث سوريا: هذا الانفجار من العنف غير مقبول؛ الجزيرة: لجنة تقصي الحقائق السورية: نعد قائمة بالمتورطين ولن يفلت الجناة من العقاب؛ الجزيرة: تقرير حقوقي يوثق مقتل أكثر من ٨٠٠ شخص في انتهاكات بسوريا؛ فرانس برس: "هيومن رايتس ووتش" تدعو دمشق للإسراع بمحاكمة مرتكبي الإعدامات الميدانية في الساحل السوري؛ صحف غربية تقدم قراءة في المشهد السوري الحالي؛ العرب: لجنة التحقيق تشتري الوقت لصالح الشرع لإظهار التزامه بحماية الأقليات؛ العرب: فرصة كي يثبت الشرع أنه ليس "الجولاني"؛ الشرق الأوسط: سوريا الواقع والافتراض؛ الأهرام: سيناريو الرعب السوري! الشرق الأوسط: دروز سوريا وعلاقة مرتبكة بالشرع.. خطاب التفاهم وواقع التصادم؛ الجزيرة: ما المعطيات العسكرية التي أدت إلى اتفاق دمشق و"قسد"؛ الإيكونوميست: من هو الصديق العلوي للرئيس الشرع الذي مهّد لانهيار نظام الأسد وأصبح مهندسًا للسلم الأهلي في سوريا! هآرتس: التهرب من الخدمة يعرقل خطط إسرائيل لاستئناف الحرب على غزة! روسيا تعلن إسقاط ٣٣٧ مسيرة أوكرانية بينها ٩١ فوق منطقة موسكو؛ صحيفة روسية: بدأت هزيمة القوات الأوكرانية ويجري الاستعداد للقضاء عليها؛ إزفيستيا: فريق ترامب يبحث عن بديل لزيلينسكي؛ كومسومولسكايا برافدا: الصين تقف ضد ترامب..؟!!

الموضوع الرئيس: سوريا تحت المجهر الدولي... ما هي أبعاد سيناريو الرعب السوري..؟!!

وصف وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ما حدث في الساحل السوري بأنه "انفجار غير مقبول من العنف"، ودعا إلى إطلاق العملية التي ستضمن إشراك كل الأطياف السياسية في البلاد. وجاء تصريح لافروف خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده مع **الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا** فريدون سنيرلي أغلو في موسكو أمس. **وأكد لافروف أن روسيا تشعر بالقلق إزاء كل ما يجري في سوريا، وقال: "بذلنا الجهود وبذلها معنا المجتمع الدولي لضمان الأمن لجميع الطوائف والفئات وجعل سوريا خالية من التهديدات الإرهابية". وأشار لافروف** إلى أن **الاتصالات التي جرت حتى الآن بين موسكو والسلطات الجديدة في دمشق أظهرت أنها "تبدي تفهما" للإشارات**

التي تلقتها ليس فقط من موسكو، بل وأيضا من العالم العربي والولايات المتحدة والدول الغربية. وقال: "هذا الانفجار من العنف غير مقبول تماما".

بدوره، **شدد المتحدث باسم الكرملين**، أمس، **على أن روسيا ترغب في رؤية سوريا دولة موحدة ومزدهرة ومتطورة وقابلة للتنبؤ وصديقة.**

في المقابل، قالت **لجنة تقصي الحقائق السورية** **إنها تعمل على إعداد قائمة بالمتورطين المحتملين في أحداث العنف التي شهدتها البلاد في الأيام الأخيرة، وأدت إلى مقتل المئات.** **وأكدت اللجنة، أمس، استقلاليتها والتزامها بمعايير الحياد وفق القواعد الوطنية والدولية، على حد قولها، مشيرة إلى أنها ستعلن قريبا عن آليات التواصل معها. وفيما يتعلق بآليات عمل اللجنة، قالت إنها ستفحص مقاطع الفيديو المنتشرة للانتهاكات من قبل مختصين، وستحيل نتائج التحقيقات إلى رئاسة الجمهورية والمحاكم المختصة، مقدّرة أنها ستنتهي من التحقيقات خلال ٣٠ يوما. وأضافت أنها ستقدم إحاطة أسبوعية وتنشر ما يمكن نشره من خلاصات، كما أنها تعمل على تحضير لوائح بالشهود المحتملين، ووعدت بتوفير الحماية لأي شاهد يطلب الإدلاء بإفادته تحت برنامج حماية الشهود.**

ووثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ٨٠٣ أشخاص خلال انتهاكات وقعت في الفترة الممتدة من ٦ إلى ١٠ آذار الحالي، وتركز معظمها في محافظات اللاذقية وطرطوس وحماة. وأوضحت الشبكة أن القوات الحكومية رافقتها "فصائل عسكرية محلية، وتنظيمات إسلامية أجنبية منضوية شكليا تحت مظلة وزارة الدفاع دون أن تندمج معها تنظيميا بصورة فعلية، بالإضافة إلى مجموعات محلية من المدنيين المسلحين الذين قدموا الدعم للقوات الحكومية دون أن تكون لهم تبعية رسمية لأي تشكيل عسكري محدد". وقالت إن العمليات الأمنية لم تقتصر على ملاحقة المتورطين مباشرة في الهجمات، بل تحولت إلى مواجهات عنيفة "ارتُكبت خلالها انتهاكات جسيمة واسعة النطاق، اتّسم معظمها بطابع انتقامي وطائفي، وكان للفصائل المحلية والتنظيمات الإسلامية الأجنبية التابعة شكليا لوزارة الدفاع الدور الأبرز في ارتكابها".

وأوضح التقرير أن الانتهاكات تضمنت عمليات قتل خارج نطاق القانون، "شملت إعدامات ميدانية وعمليات قتل جماعي ممنهجة بدوافع انتقامية وطائفية، إضافة إلى استهداف المدنيين، بمن فيهم أفراد الطواقم الطبية والإعلامية والعاملون في المجال الإنساني. كما طالت الانتهاكات المرافق العامة وعشرات الممتلكات العامة والخاصة، متسببة في موجات نزوح قسري طالت مئات السكان، فضلًا عن اختفاء عشرات المدنيين وعناصر من قوى الأمن الداخلي، الأمر الذي أدى إلى تفاقم حاد في الأوضاع الإنسانية والأمنية في المناطق المتضررة".

وحمّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مسؤولية الانتهاكات لجميع الأطراف التي ارتكبتها أو أسهمت فيها، وقالت إن المواجهات كشفت عن ضعف واضح في قدرة الأجهزة الأمنية والقوات العسكرية الحكومية على التعامل مع التحديات الأمنية الواسعة النطاق، نتيجة لنقص التدريب القانوني وسوء التخطيط العملياتي، وتحدثت عن عجز الحكومة الانتقالية عن فرض السيطرة المركزية على المجموعات المسلحة الموالية لها، مما أسهم في تصاعد الانتهاكات الميدانية بشكل كبير. بالمقابل، ثمّنت الشبكة قرار الرئيس الشرع تشكيل لجنة للتحقيق، وأوصت بإشراك ممثلين عن منظمات حقوقية مستقلة، وأعضاء من الطائفة العلوية، وممثلين عن المناطق المتضررة التي شهدت الانتهاكات، بالنظر إلى الطابع الطائفي الواضح للعديد من هذه الجرائم، وهو ما يُعزّز الثقة بنتائج التحقيق ويضمن حيادية اللجنة واستقلاليتها. كما دعت إلى توسيع النطاق الجغرافي لأعمال اللجنة ليشمل جميع المناطق التي شهدت انتهاكات جسيمة، وعدم اقتصار التحقيق على منطقة الساحل فقط.

بدورها، دعت منظمة هيومن رايتس ووتش، أمس، السلطات السورية إلى الإسراع في محاكمة مرتكبي إطلاق النار العشوائي والإعدامات الميدانية في الساحل السوري، بعدما حصدت أعمال العنف أكثر من ألف مدني، غالبيتهم الساحقة علويون، وفق حصيلة للمرصد السوري لحقوق الإنسان. وبحسب فرانس برس، أشار نائب مديرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى المنظمة آدم كوغل في بيان إلى "تقارير عن انتهاكات جسيمة على نطاق صادم ضد سوريين أغلبهم من العلويين في الساحل وأماكن أخرى في سوريا"، معتبرا أن "الإجراءات الحكومية لحماية المدنيين ومقاضاة مرتكبي إطلاق النار العشوائي والإعدامات الميدانية وغيرها من الجرائم الخطيرة يجب أن تكون سريعة ولا لبس فيها".

ومنذ الخميس، وثّق المرصد السوري مقتل ١٠٩٣ مدنيا على الاقل، غالبيتهم الساحقة مدنيون، على أيدي "قوات الأمن ومجموعات رديفة" في محافظتي اللاذقية وطرطوس. وتحدّث المرصد لاحقا عن عمليات "إعدامات ميدانية" بحقّ مدنيّين خصوصا من الطائفة العلوية. وفي محاولة لاحتواء الوضع، أعلنت الرئاسة تشكيل لجنة تحقيق "للكشف عن الأسباب والملابسات التي أدّت إلى وقوع تلك الأحداث، والتحقيق في الانتهاكات بحق المدنيين وتحديد المسؤولين عنها". وأعلنت السلطات الخميس توقيف مقاتلين على الاقل ظهرا في مقاطع فيديو وهم يطلقون الرصاص من مسافة قريبة على أشخاص عزّل. إلا أن تشكيل اللجنة لم يحل دون تواصل عمليات القتل العشوائي وفق المرصد، الذي أحصى الإثنين مقتل ١٢٠ مدنيا غالبيتهم في طرطوس واللاذقية.

وقالت هيومن رايتس ووتش "يؤكد العنف في المنطقة الساحلية السورية على الحاجة الملحة إلى العدالة والمساءلة عن الفظائع"، مشددة على وجوب أن تشمل "جميع الأطراف، بما في ذلك الجماعات مثل هيئة تحرير الشام والجيش الوطني السوري المدعوم من تركي" اللذين يشكلان الآن

قوات الأمن الجديدة في سوريا. وأشارت إلى أن لدى تلك المجموعات "تاريخا موثقا جيدا من الانتهاكات الحقوقية وانتهاكات القانون الدولي". وأضافت "تحتاج جهود العدالة إلى معالجة الانتهاكات الماضية والمستمرة، وضمان محاسبة المعتدين وتعويض الضحايا".

ودعت المنظمة الحقوقية القيادة السورية الجديدة إلى أن "تتعاون بشكل كامل مع المراقبين المستقلين، بما يشمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسوريا ولجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا، وتضمن لهم الوصول دون عوائق". وشددت على ضرورة "الإصلاح الكامل للقطاع الأمني، الذي يشمل قوات الجيش والأمن السورية الجديدة"، بما في ذلك "تنفيذ عمليات تدقيق صارمة لإزاحة الأفراد المتورطين في الانتهاكات". وشدد كوغل على أن "العدالة لا تكون حقيقية إذا كانت تُطبَّق فقط على البعض دون الآخرين. يجب أن تمتد المساءلة إلى جميع منتهكي حقوق الإنسان، بغض النظر عن انتماءاتهم السابقة أو الحالية". ونبّه "بدون ذلك، سيظل السلام والاستقرار الدائمان في سوريا بعيدَيْ المنال"..!!!

ونشر موقع الجزيرة تقريراً، تضمن ما تناوله عدد من الصحف الغربية الكبرى للأزمة السورية من زوايا مختلفة، والتي حللت ما تعيشه سوريا من وضع معقد بعد سقوط نظام الأسد وتولّي أحمد الشرع للرئاسة الانتقالية. وسلط التقرير الضوء على أبرز الأفكار والتفسيرات التي قدمتها ٧ صحف غربية واسعة الانتشار عن تحديات القيادة والعنف الطائفي ودور المجتمع الدولي؛ فقد اتفقت جميع الصحف تقريبا، من لوموند ولوفيغارو وليبيراسيون وأوريان ٢١ الفرنسيات، إلى لوتان السويسرية فالغارديان البريطانية ثم وول ستريت جورنال الأميركية؛ اتفقت على "أوجه الخلل والتناقضات" في قيادة الرئيس الشرع، وأبدى معظمها قلقه من اعتماده على الفصائل الإسلامية، مركزة على الطائفية والمعاناة الإنسانية؛

وركزت صحيفة لوموند على شخصية الشرع، ورأت أن حجم التحديات التي يواجهها تتجاوزه، وأن مساعيه لتقديم صورة الاعتدال والانفتاح لكل من الشعب السوري والمجتمع الدولي "قوضتها تحالفاته مع الفصائل الإسلامية المتشددة". وأبرزت الصحيفة ما سمته "المجازر التي استهدفت الطائفة العلوية" كدليل على فشل الشرع في تحقيق الوحدة الوطنية، وأشارت إلى أن الانقسامات الطائفية التي بدت كأنها تحت السيطرة خلال فترة الاحتفال بسقوط بشار الأسد عادت لتطفو على السطح بشكل عنيف.

أما صحيفة لوفيغارو فركزت على ما سمته اضطهاد الأقليات كالعلويين والمسيحيين، ووصفت مشاهد العنف ضد المدنيين العلويين في طرطوس واللاذقية كجرائم تنذر بمخاطر إبادة جماعية وشيكة، ورأت أن انهيار الدكتاتورية العلمانية للأسد لم يحقق الديمقراطية، بل قاد البلاد نحو فوضى

مشابهة لما شهده العراق بعد الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين. وانتقدت الصحيفة **إدارة الشرع بوصفها متحالفة مع الإسلاميين ومتواطئة معهم في هذه الجرائم، ودعت إلى تدخل غربي عاجل، وشددت على أهمية اتخاذ إجراءات دبلوماسية وعسكرية لمنع مزيد من العنف، مشيرة إلى الالتزام التاريخي لفرنسا بحماية الأقليات في الشرق الأوسط.**

واتخذت صحيفة ليبراسيون نهجا يركز على الإنسان، مقدمة شهادات لمدنيين عانوا من المجازر، وتفاصيل دقيقة مستوحاة من قصص الناجين من العنف عن قتل المدنيين العلويين، مشيرة إلى الفوضى والتضارب في الروايات حول المسؤولين عن المجازر. ونبهت الصحيفة إلى جهود الشرع، مثل تشكيل لجنة تحقيق في الجرائم، **لكنها شككت في قدرة الحكومة الانتقالية على بناء الثقة أو وقف العنف، مشيرة إلى الكراهية العميقة التي تركها نظام الأسد، والتحديات التي تواجه تحقيق العدالة والمصالحة في بلد يعيش على الانتقام.**

أما **موقع أوريان ٢١ فاهتم بالأزمة أساسا من خلال عدسة المجتمع العلوي، وقدم رؤية شاملة "لحالة الرعب والتهميش التي يعيشها العلويون"، موضحا رؤيته بأنهم كانوا مرتبطين تقليديا بنظام الأسد، وأصبحوا "أهدافا للانتقام والتشويه".**

ومن جانبها، ركزت صحيفة **لوتان السويسرية** على **هشاشة السلم في سوريا و"خطر التحول نحو الانتقام الطائفي والتطرف"، وقدمت سوريا كدولة تقف على حافة الفوضى رغم الإطاحة بالأسد. وأشارت** إلى أن تحقيق الاستقرار في هذا البلد الهش يبدو مستحيلا من دون معالجة الاحتياجات الاقتصادية العميقة والانقسامات الاجتماعية فيه، **وسلطت الضوء على غياب الدعم الدولي للانتقال السوري، معتبرة أن تردد الغرب في التدخل خلق فراغا استغلته الديناميكيات الطائفية الخطيرة. وخلصت لوتان** إلى أن **"اعتماد الشرع على الفصائل الإسلامية المتشددة" لتقوية سلطته وعدم قدرته على الابتعاد عنها قد يزيد من عزلة الأقليات ويشجع المتطرفين، داعية إلى تقديم مساعدات اقتصادية وجهود للمصالحة كحلول واقعية للحد من دورة الانتقام الطائفي والتطرف.**

وقدّمت صحيفة الغارديان البريطانية نظرة أكثر شمولا للأزمة السورية، من خلال تقرير مفصل عن الاشتباكات الأخيرة في شمال غربي البلاد، ووصفت حالة الفوضى وعمليات القتل الانتقامية، والتحديات التي تواجه الحكومة الانتقالية برئاسة أحمد الشرع. وحمّلت الصحيفة المسؤولية عن قتل المدنيين لكل من الموالين لنظام الأسد والقوات الخاضعة للحكومة الجديدة، **ورأت أن الفصائل غير المنظمة والمتحالفة مع الدولة ارتكبت انتهاكات جسيمة.** وذكرت الصحيفة أن الرئيس الشرع تعهد بمحاسبة كل من تورط في إراقة دماء المدنيين، وأعلن عن تشكيل لجان للتحقيق في أعمال العنف وإعداد تقرير عن الانتهاكات، **ولمعالجة مخاوف الطائفة العلوية التي تشعر بأنها مستهدفة ومهمشة.**

واعتبرت الغارديان أن العدالة الانتقالية ضرورية لتعافي سوريا بعد حرب أهلية استمرت ١٤ عاما، مشيرة إلى أن محدودية سيطرة الحكومة على الفصائل المسلحة تقوّض سلطتها وقدرتها على توحيد البلاد.

ومع أن وعود الشرع بمحاسبة المسؤولين وضمان الشمولية أساسية لتحقيق المصالحة الوطنية، رأت الغارديان أن الشكوك تظل قائمة حول مدى كفاية هذه الخطوات لتحقيق الاستقرار، ودعت الحكومة السورية إلى إيجاد توازن بين تحقيق الاستقرار العسكري وجهود المصالحة، مع ضمان العدالة للضحايا والسيطرة على الفصائل الخارجة عن القانون. وخلصت الغارديان إلى أن الأحداث الأخيرة سلطت الضوء على هشاشة المرحلة الانتقالية في سوريا، وأن الاشتباكات الدامية كشفت عن جروح طائفية عميقة، وعن ضعف قدرة الحكومة على السيطرة على الفصائل المسلحة، مؤكدة مرة أخرى أن ضمان العدالة والمصالحة الوطنية ضروري لتجنب مزيد من الفوضى وإعادة بناء بلد مزقته الحرب.

ونوهت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية باتفاق دمج القوات الكردية المدعومة أميركيا والمعروفة باسم قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في الجيش السوري، واعتبرته خطوة محورية لتعزيز سيطرة الدولة على كامل أراضي البلاد ومواجهة التحديات السياسية والأمنية المستمرة بعد عقود من الحرب والانقسامات. ولكن الصحيفة أشارت إلى أن هذا التطور يأتي في أعقاب أسبوع من الاشتباكات الدامية بين قوات موالية للنظام القديم وقوات حكومية، مما أشعل موجة من جرائم القتل الطائفية وحالات من النزوح بين المدنيين على الساحل السوري؛

ورغم الأهمية السياسية للاتفاق، رأت وول ستريت جورنال أن التحدي الأكبر سيبقى طمأنة الأقليات. وأشارت الصحيفة إلى التداعيات الإقليمية والدولية لهذا الاتفاق الذي يأتي وسط تعقيدات إقليمية ودولية، حيث لا تزال الولايات المتحدة تلعب دور الوسيط بين الأطراف المختلفة في سوريا، وسط سعي متبادل بين قوى دولية مثل تركيا وإيران وإسرائيل للنفوذ في البلاد. وختمت الصحيفة بتزامن هذه الخطوة مع بدء دول أوروبية في تخفيف العقوبات المفروضة على سوريا، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة لا تزال مترددة في اتخاذ إجراءات واسعة النطاق لتخفيف الضغوط الاقتصادية عن هذا البلد.

ولفت تقرير في صحيفة العرب إلى قول لجنة التحقيق في جرائم استهداف في الساحل السوري، الثلاثاء، إنه لا أحد فوق القانون وإنها ستطلب من النيابة العامة اعتقال مرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم إلى العدالة، في موقف يظهر رغبة واضحة في كشف حيثيات ما جرى. لكنّ مراقبين يقولون إن اللجنة بإطلاق هذه التعهدات تشتري الوقت لصالح الرئيس أحمد الشرع حتى يحسم

موقفه؛ إن كانت إدارته جادة في حماية الأقليات أم أنها ستقوم بهجمات أخرى لتخويف السوريين ودفعهم إلى التسليم بحكمها كأمر واقع.

ويرى المراقبون أن المهم ليس إطلاق الشرع تصريحات يومية لإظهار التزامه بمعاقبة من ارتكبوا جرائم الانتقام الطائفي ولو كانوا مقربين منه. وسواء أكانوا أجانب أم سوريين، **المهم هو عدم تكرار ما حدث على الأقل في المدى القريب، وهو ما يتعلق بطبيعة الموقف الذي يتخذه الشرع نفسه بقطع النظر عن الاتهامات الموجهة إلى التجاوزات التي حصلت من القوات الرديفة؛ قوات الإسناد التي تضم فسيفساء من المجموعات التي حاربت إلى جانب الشرع على مدى سنوات، والتي يمكن أن تكون قوة عسكرية من أجانب أو من خليط من أجانب وسوريين.**

ويجد الشرع نفسه أمام نقطة فاصلة خصوصا حيال "مرونة" الغرب الذي لا تزال شكوكه تصب في صالح الرئيس السوري وتعطيه وقتا لتبديد الغموض بشأن طبيعة الهجوم على الساحل السوري وتنفيذ عمليات انتقام ضد العلويين دون تفريق بين مدنيين ومسلحين، إن كانت عمليات التصفية مرتبطة بقرار مركزي أم بقرارات محلية من قادة ميدانيين؛ ورغم أن الرئيس السوري سعى إلى التغطية على ما جرى في الساحل السوري من خلال إبرام اتفاق مع الأكراد، وربما اتفاق آخر مع وجهاء السويداء في الساعات القليلة القادمة، **إلا أن الموضوع لن يمر بسهولة وسيظل عنصر ضغط على الإدارة الجديدة في دمشق، وسيحتاج الشرع إلى الوقت لإثبات أن ما جرى ناجم عن انفلات وتجاوزات أو العكس بتأكيد أن المشكلة تكمن في الفكر الذي يقود هذه الإدارة التي ما زالت تحتفظ بهويتها الأولى،** أي هيئة تحرير الشام كفصيل معبر عن تنظيم القاعدة. **واعتبرت العرب أنّ ما يثير التساؤل** أن "الانفلات" توقف في اللحظة التي قررت فيها الإدارة الجديدة وقف الهجوم في المناطق العلوية، **ولم يستمر أحد في إطلاق الرصاص، على خلاف ما يعرف عادة لدى الجماعات المنفلتة التي تستمر في تنفيذ هجماتها ولا تتوقف إلا بعد وقت غير يسير..!!!**

ورأى خيرالله خيرالله في مقاله في صحيفة العرب أيضاً، أنّ السؤال الذي يفرض نفسه في ضوء الأحداث الأخيرة هل في استطاعة "هيئة تحرير الشام" والفصائل الحليفة لها تأسيس نظام مختلف كليا عن نظام آل الأسد بعيدا عن فكرة الانتقام؛ من الطبيعي مسارعة النظام الجديد في سوريا إلى معالجة الوضع القائم في الساحل السوري بجدّية، أقله من أجل أن يظهر أنّه نظام مختلف عن نظام آل الأسد؛ **لن تنجح هذه المعالجة سوى عبر إثبات أحمد الشرع أنّه ليس "أبومحمد الجولاني"؛ وقعت بالفعل مجازر في منطقة الساحل السوري؛ استهدفت المجازر، التي وقفت وراءها تنظيمات تكفيرية، العلويين؛ أخذت المجازر، التي ارتكبت في حقّ العلويين، أبعادا تتجاوز حدود البلد؛ ثمة مخاوف من تفتيت لسوريا في وقت ليس معروفا ما الذي تريده إسرائيل التي تصرفت بشكل مريب منذ اليوم الأول لسقوط نظام آل الأسد؛**

ورأى الكاتب أنّ جدية تعاطي الغرب مع الحدث السوري ردود فعل العواصم الأوروبيّة المختلفة، كذلك الرد الأميركي الواضح الذي عبّر عنه وزير الخارجية ماركو روبيو، تؤكّد أخذ العالم ما يجري في سوريا على محمل الجدّ. ليس هناك من يريد مزيدا من المجازر في بلد عرف كيف يتخلّص من بشّار الأسد ونظامه؛ لم يكتف روبيو بـ"إدانة" الجرائم التي ارتكبتها عناصر إسلامية متطرفة، بل أشار إلى وجود "جهاديين أجانب"، شاركوا في المجازر التي وقعت في منطقة الساحل السوري... لا شكّ أن تركة نظام آل الأسد ثقيلة جدا. لكنّ التصدي لهذه التركة يقوم قبل أي شيء على تفادي اللجوء إلى الوسائل التي اعتمدها الأسد الأب والأسد الابن طوال ٥٤ عاما. لكنّ السؤال الذي يفرض نفسه في ضوء الأحداث الأخيرة هل في استطاعة "هيئة تحرير الشام" والفصائل الحليفة لها تأسيس نظام مختلف كلّيا عن نظام آل الأسد بعيدا عن فكرة الانتقام؟ لا يمكن اللجوء إلى القتل ردّا على القتل في حال كان مطلوبا التأسيس لنظام جديد يتساوى فيه المواطنون السوريون بغض النظر عن انتمائهم المذهبي والطائفي والقومي. وختم الكاتب:

لا يمكن الاستخفاف بالتحدي الذي يواجه النظام الجديد في سوريا الذي لا يستطيع تجاهل أنّ مراقبين دوليين رفعوا علم الأمم المتحدة ذهبوا حديثا إلى مناطق المجازر الأخيرة في الساحل السوري؛ يشير ذلك إلى مدى خطورة الوضع السوري الذي بات تحت المجهر الدولي. يحدث ذلك في وقت توجد فيه مخاوف تركية من انعكاسات للحدث السوري على الداخل التركي. أي دور ستلعبه تركيا في جعل شخصية أحمد الشرع مقبولة عربيا وإقليميا ودوليا..؟!!

وكتب طارق الحميد في الشرق الأوسط، قائلاً: أحسن الرئيس أحمد الشرع في الخطوات التي اتخذها من أجل نزع فتيل أزمة خطرة، تهددت سوريا في بضعة أيام بشكل لافت ودراماتيكي، لأن مستصغر الشرر بأحداث الساحل وقفت خلفه رياح عاتية من التحريض والتضليل. ولا يمكن الاستخفاف بالدم والقتل والأعمال الانتقامية، ولو وقعت بحق إنسان واحد، وليس مائة، أو مئات، فحقن الدماء مقدم على كل شيء، وأياً كانت الدماء سواء لمواطنين أو رجال أمن، كما أن نبذ الطائفية أمر واجب في الدولة، أي دولة؛ نزع الرئيس الشرع فتيل الأزمة، واتخذ إجراءات مهمة فاقت تصور داعميه من السوريين، وهي إجراءات عقلانية لخَّصها بقوله إن المخطئ سيُحاسب ولو كان قريباً منه، وتوَّج جهوده تلك بحكمة نتج عنها إبرام اتفاق مع «قسد»؛ واختلطت الأوراق عندما اعتقد البعض أن هناك «كتالوج» موحد للمنطقة، وكل ما له علاقة بالإسلام السياسي؛ والدليل أن أحداً لم يلحظ كيف صمت الإسلاميون حول التدخلات الإسرائيلية بسوريا، بينما هَبُّوا بقصة تهجير غزة! وعليه، هناك واقع في سوريا اليوم يتم تجاهله، وهناك عالم افتراضي يتم تداوله، والأمثلة كثيرة، فرغم كل ما قدمت سوريا الجديدة من خطوات إيجابية، وفي ظرف ٣ أشهر، فإننا نجد تشكيكاً ممنهجاً؛

وعليه، فخير ما يمكن فعله لسوريا اليوم هو دعمها، بحمايتها من تدخل بعض دول الجوار. وهذا يتطلب موقفاً حقيقياً من أصدقاء سوريا الجديدة.

وكتب هاني عسل في الأهرام المصرية، قائلاً: المشاهد القادمة من سوريا «مرعبة»؛ بدون مبالغة، لن تنام إذا شاهدت جزءا منها، من فرط بشاعتها وقسوتها؛ إطلاق نار عشوائي على مواطنين عزل، وكأننا في لعبة «أتاري»؛ مسلحون يتضاحكون ويرقصون وهم يطلقون الرصاص على رجال وسيدات لا حول لهم ولا قوة، بكل برود واستمتاع، وكأنهم يقتلون ذبابا؛ **المؤسف و«المقرف» أن من «شير» هذه المشاهد الأبشع فى تاريخ البشرية هم الجناة أنفسهم، الذين يتصورون أنهم على حق مطلق، وأنهم ينتقمون ممن يصفونهم بـ«الفلول»، أو من يخالفهم في الرأي أو العقيدة؛ والأكثر «قرفا» أن بعض هذه الأفعال المخزية وجدت من يبررها، ويعترف بها، بل ويصفها بأنها «عمليات أمنية» لابد منها؛**

وتابع الكاتب: «الشرع» تحدث بكل بساطة عن عدم الصفح عن فلول النظام السابق، رغم أنه هو نفسه الذي كان قد أكد عقب توليه السلطة مباشرة أن سوريا ستبدأ صفحة جديدة! هذه المشاهد «القذرة» التي آذت أعيننا وضمائرنا على مدى الأيام الماضية، ويبدو أنها لن تكون الأخيرة على أرض سوريا، ولا هي قديمة ولا مفبركة، **ذكرتنا جميعا بمشاهد مشابهة حدثت بالفعل على أرض مصر على أيدي جماعة الإخوان، التي لا تزال تتبجح وهي تحاول تقديم نفسها للمصريين على أنها جماعة «كيوت» و«معارضة» و«بتاعة ربنا! نذكر جرائمهم، ونحن نتابع ما يجري في سوريا بعد ثورة «الحرية»! ما جرى في سوريا مقدمة لحرب أهلية طويلة وممتدة؛ ما حدث في سوريا كان مخططا له أن يحدث في مصر بالحرف؛ ما حدث في سوريا يحلمون بتكراره في مصر، ويعدون له المخططات والسيناريوهات والقوائم السوداء وبالونات الاختبار، انتظارا ليوم أسود، لن يأتي أبداً إن شاء الله..!!!**

بدوره، كتب أسامة سرايا في الأهرام أيضاً، معتبراً أنه رغم التخوفات التي صاحبت التغيير في سوريا، ورغم أنّ تصريحات الرئيس الشرع كانت متزنة إلى حد كبير، وحاول لملمة الأحداث، وعدم تسارع الثأرات؛ **فقد فوجئنا بمجزرة الساحل السوري، التي راح ضحيتها أكثر من ألف سوري، مجزرة بشعة تعرض لها المدنيون، والعسكريون، في الساحل، خاصة من الطائفة العلوية، في معاقلها، والأخطر أن المعركة كشفت لي عن أن هناك مخططا لتفجير سوريا وتفكيكها. وأضاف الكاتب: أعتقد أن الصورة المعقدة في سوريا مازالت لم تكشف بعد عن خفاياها؛ فإسرائيل تعمل على تفتيت الشام،** بل الاستثمار في الأقليات، حيث تغازل الكُرد، والدروز، وتظهر أنها حامي حِمى الأقليات، **وإيران** تسعى بالقطع إلى عدم إخراجها من المعادلة، وهى خبيرة بتوظيف الشعور الأقلوي، **وتركيا** هي الأخرى لا تخفى أهدافها في سوريا، وتوظيف الحكم الجديد لخدمة مصالحها، **والخوف كل**

الخوف مما يُخطط لدولة الأقليات؛ حيث تشير المعلومات إلى أن إسرائيل تريد نقل نصف مليون فلسطيني من قطاع غزة إلى مناطق الشمال والشرق السوريّين، كما استولت على جبل الشيخ الإستراتيجي، مما جعل دمشق في الوضع الساقط عسكريا لا سياسيا، وأتاح حرية الحركة لها في الجنوب السوري، وعمق البقاع اللبناني، وتعلن أنها ستقف في وجه النفوذين السنى التركي، والشيعي الإيراني في سوريا..!!!

أخبـار عن سـورية:

الشرق الأوسط: دروز سوريا وعلاقة مرتبكة بالشرع.. خطاب التفاهم وواقع التصادم... الجزيرة: ما المعطيات العسكرية التي أدت إلى اتفاق دمشق و"قسد"... الإيكونوميست: من هو الصديق العلوي للرئيس الشرع الذي مهّد لانهيار نظام الأسد وأصبح مهندسًا للسلم الأهلي في سوريا..؟!!

أظهر مقطع فيديو مصور، أمس، مجموعة من النشطاء يرفعون العلم السوري فوق مبنى محافظة السويداء، وذلك تزامنا مع أنباء عن التوصل لاتفاق مع السلطات في دمشق. وذكرت شبكة أخبار سوريا الحرة أن "العلم السوري عاد ليرفرف فوق مبنى محافظة السويداء بعد رفعه من قبل ناشطين في المنطقة". وكان الرئيس الشرع التقى، أمس، محافظ السويداء وعددا من نشطائها في قصر الشعب بدمشق، في وقت تحدثت وسائل إعلام سورية عن اتفاق بدمج كامل المحافظة ضمن مؤسسات الدولة.

وفي السياق، أفادت الشرق الأوسط في تقرير مطوّل أنّ علاقة الإدارة السورية الجديدة بالقوى الفاعلة في محافظة السويداء، معقل الطائفة الدرزية، اصطبغت بطابع غلبت عليه حالة من الشد والجذب، والتصعيد في مقابل تصعيد مضاد بهدف توجيه رسائل تدفع عملياً لفتح حوار يجنب سوريا المزيد من الفوضى الأمنية في مقابل انتزاع مكاسب تتعلق بشكل النظام السياسي وتوزيع السلطات والحفاظ على الخصوصيات المحلية في آن واحد. وقد وضعت الأحداث الأخيرة التي جرت في الساحل السوري، معقل الطائفة العلوية، قضية الدروز على نار حامية وإن بدا ظاهرياً على الأقل أنها هدأت بعد أحداث كثيرة ومتفرقة شهدتها الأسابيع الأخيرة محافظة السويداء وصولاً إلى منطقة جرمانا، حيث الكثافة الدرزية في محيط العاصمة دمشق.

ونقلت الصحيفة عن مصدر في حكومة الشرع قوله إن التقدم الذي تحرزه الحكومة في مجالات عدة بدأ ينعكس على العلاقة مع الدروز، مشيراً إلى أن «الأوضاع في السويداء تسير بشكل إيجابي، وإن هناك تقدماً في أكثر من جانب»، وإن أبناء السويداء «هم جزء لا يتجزأ من سوريا». يأتي ذلك في وقت بدأت تتسرب أنباء عن «اتفاق متعجل» يتم إقراره بين الشرع وأعيان من الطائفة الدرزية على غرار اتفاقه مع الزعيم الكردي مظلوم عبدي، من دون إمكانية تأكيد ذلك بعد بشكل حاسم... ومع

ذلك، ظلت القوى الدرزية الفاعلة على الأرض، سواء الدينية أو الاجتماعية أو المسلحة منقسمة في مواقفها من العهد الجديد، وحول رؤيتها لمستقبلها في كنف السلطة الوليدة.

وأردفت الشرق الأوسط أنه من المؤكد أن جميع التحديات التي تواجهها الحكومة الانتقالية هي ذات أبعاد إقليمية أو دولية، إلى جانب التداعيات المحتملة للأوضاع الداخلية «غير المستقرة» على مستقبل البلاد ووحدة المجتمع. وتمثل إسرائيل وتهديداتها وتعهداتها بالتدخل لحماية الدروز، التحدي الأكبر لقدرة الحكومة على التعاطي مع مثل هذه الملفات؛ لكن عاملي التمسك بالمركزية و«انعدام الثقة» ولو جزئياً يجعلان ملف الطائفة الدرزية ومن خلفه ملفات بقية المكونات السورية أبرز التحديات التي تواجه «الشرع» ووحدة المجتمع السوري وسيادة البلد ووحدته الترابية..!!!!

في سياق متصل، تساءل تقرير في موقع الجزيرة عن المعطيات العسكرية التي أدت إلى اتفاق دمشق و"قسد"؟ ونقل عن الخبير العسكري والاستراتيجي العقيد ركن حاتم كريم الفلاحي قوله إن اتفاق دمج قوات سوريا الديمقراطية المعروفة اختصارا بـ"قسد" ضمن مؤسسات الدولة السورية جاء نتيجة لمعطيات عسكرية معقدة تضافرت خلال المرحلة الأخيرة. وأوضح الفلاحي في تحليل للمشهد العسكري بسوريا أن أبرز تلك المعطيات الانسحاب الأميركي من شمال شرقي سوريا، والتهديد التركي المتصاعد بإنهاء وجود "قسد"، إضافة إلى التطورات الميدانية التي فرضت على الحكومة السورية إعادة النظر في تعاملها مع الجماعات المسلحة خارج إطار الدولة.

وأشار إلى أن انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة شكّل فراغا أمنيا كبيرا، مما جعل "قسد" في موقف حرج، إذ باتت تواجه تحديات وجودية في ظل تزايد الضغوط التركية. وأضاف الفلاحي أن العمليات العسكرية التركية في الشمال السوري ساهمت في دفع قادة "قسد" إلى البحث عن حلول تحميهم من تهديد أنقرة، وهو ما جعل الاندماج ضمن المؤسسات السورية خيارا مطروحا بقوة.

ويأتي الاتفاق بين دمشق و"قسد" بعد اجتماع بين الرئيس الشرع وقائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، إذ تضمن الاتفاق التأكيد على وحدة الأراضي السورية ورفض التقسيم، وضمان حقوق جميع السوريين في التمثيل والمشاركة السياسية. ونص الاتفاق على وقف إطلاق النار ودمج المؤسسات المدنية والعسكرية في شمال شرقي سوريا ضمن إدارة الدولة، إضافة إلى تسليم السجون التي تديرها "قسد" إلى قوات وزارة الدفاع السورية. وأشار الفلاحي إلى أن الاتفاق يعزز القدرات العسكرية للحكومة السورية على مستويات عدة، إذ ستتمكن من استيعاب مقاتلي "قسد" والاستفادة من خبراتهم، خصوصا أنهم يمتلكون أسلحة ثقيلة ومتطورة.

لكنه نبه إلى وجود تحديات كبيرة، أبرزها إدماج منظومة القيادة والسيطرة التابعة لـ"قسد" ضمن وزارة الدفاع السورية، بالإضافة إلى قضية توزيع المناصب والمهام بين الطرفين. وأضاف أن هناك

تساؤلات جوهرية تتعلق بمصير الأسلحة التي تحتفظ بها "قسد"، ومدى قبول تركيا بوجود هذه الترسانة ضمن المنطقة التي ستظل تحت سيطرة القوات الكردية بعد الاندماج؛ كما تساءل عن مدى استعداد جميع فصائل "قسد" للاندماج، مشيرا إلى احتمال رفض بعض المجموعات هذا الاتفاق وانشقاقها. وأكد الفلاحي أن إدارة المناطق الإستراتيجية التي تسيطر عليها "قسد" - بما في ذلك المعابر ومنابع النفط والغاز والأراضي الزراعية- ستكون من القضايا الشائكة التي ستخضع لحوار مباشر عبر لجان متخصصة. وأوضح أن هذه اللجان ستتولى جرد الأسلحة وتحديد الواجبات والمهام التي سيتم توزيعها بين الطرفين، إضافة إلى حسم مسألة دمج بعض القوات وتسريح أخرى وتحويلها إلى قوات مدنية خارج إطار وزارة الدفاع.

ويرى الفلاحي أن نجاح الاتفاق يتوقف على طبيعة التفاهمات التي سيتم التوصل إليها بشأن مستقبل "قسد"، والامتيازات التي ستحصل عليها مقابل الانخراط في المؤسسات السورية، وآليات التعامل مع التحدي التركي وضمان عدم استخدام الاتفاق ذريعة لأي تصعيد إقليمي.

وفي الشأن المحلي أيضاً، عيّن الرئيس أحمد الشرع مؤخراً صديق طفولته خالد الأحمد عضواً في اللجنة العليا للحفاظ على السلم الأهلي، في خطوة تبدو استكمالاً لمسار معقد من العلاقة بين الرجلين ساهمت في تغيير وجه سوريا؛ خالد الأحمد، المستشار العلوي السابق للرئيس المخلوع بشار الأسد (٢٠١٢-٢٠١٨)، كان من أوائل الشخصيات البارزة التي استشعرت نهاية النظام وسعت للتواصل مع المعارضة. في صيف ٢٠٢١، قام بمغامرة محفوفة بالمخاطر عندما عبر الحدود إلى الأراضي التي تسيطر عليها قوات الشرع في إدلب.

كما كشفت مجلة إيكونوميست في تقرير مفصّل، استقبل الشرع صديقه القديم بحفاوة غير متوقعة، قبّله على وجنتيه ثلاث مرات، واحتضنه بقوة، مناديًا إياه بـ"أخي" و"حبيبي" و"رفيقي". ورغم المسارات المختلفة التي سلكها الرجلان- أحدهما ارتقى في نظام الأسد والآخر قاد التمرد ضده – إلا أن صداقة الطفولة ظلت جسراً للتواصل: تعود صداقة الأحمد والشرع إلى سنوات المراهقة في دمشق، حيث تشاركا الشعور بـ"الخذلان" رغم اختلاف أسبابه؛ كان الشرع يعاني من "وصمة" النزوح من الجولان، بينما واجه الأحمد تحديات خاصة به كعلوي. كانا يخرجان معاً إلى لبنان هرباً من أجواء دمشق الخانقة في سيارة المرسيدس البيضاء التي يملكها الشرع. في ذلك اللقاء الحاسم عام ٢٠٢١، أمضى الرجلان يوماً كاملاً يتناولان سندويشات الشاورما ويتذكران الماضي ويناقشان مستقبل سوريا؛ عرض الشرع حينها خططه لإعادة بناء دمشق بعد سقوط النظام، بينما طرح الأحمد فكرة نظام فيدرالي يتشارك فيه الطرفان السلطة.

يبدو أن الأحمد لعب دوراً محورياً في تسهيل سقوط نظام الأسد والانتقال السلمي للسلطة في كانون الأول ٢٠٢٤؛ فبحكم منصبه السابق كمستشار مقرب من الأسد، امتلك رؤية من داخل النظام عن نقاط ضعفه وتصدعاته، وقدم هذه المعلومات للشرع؛ لكن الأهم من ذلك، كان دوره في طمأنة الأقليات، خاصة العلويين، بأن النظام الجديد لن ينتهج سياسة انتقامية؛ هذا الدور ساهم في تقليل المقاومة الطائفية وسهل الانتقال السلس للسلطة عندما بدأ النظام بالتفكك.

يمثل تعيين الأحمد في اللجنة العليا للحفاظ على السلم الأهلي تحولاً مهماً، إذ ينقل العلاقة بين الرجلين من صداقة سرية إلى شراكة علنية في بناء سوريا الجديدة؛ وتأتي هذه الخطوة في سياق حرج، خاصة مع التوترات المتصاعدة في الساحل السوري ذي الأغلبية العلوية. وتشير المهام الموكلة للجنة – التواصل المباشر مع أهالي الساحل السوري، وتقديم الدعم لضمان أمنهم واستقرارهم، وتعزيز الوحدة الوطنية – إلى أن الشرع يعتمد على علاقة الأحمد بالطائفة العلوية وخبرته السياسية في نزع فتيل التوترات الطائفية المحتملة؛

رغم هذه الشراكة الظاهرة، تظل هناك تساؤلات حول مدى استدامتها. كما قالت الإيكونوميست، فإن صداقة الشرع مع أحد المقربين من النظام السابق تمثل مثالاً على التناقضات التي تجعله إما "براغماتياً بامتياز" أو "شخصاً لا يمكن الوثوق به أبداً"، بينما يواجه الأحمد تحدياً مزدوجاً: كسب ثقة أبناء طائفته الذين قد يرونه "خائناً" لتحالفه مع الشرع من جهة، والحفاظ على ثقة الرئيس الجديد والفصائل الإسلامية التي قد تنظر إليه بريبة بسبب ماضيه مع نظام الأسد، من جهة ثانية. لكن في نهاية المطاف، تظل قصة خالد الأحمد شاهدة على أن العلاقات الشخصية قد تتجاوز أحياناً الانقسامات السياسية والطائفية، وقد تلعب دوراً حاسماً في تشكيل مصير الأمم في أوقات التحولات الكبرى..!!!

الأراضي الفلسطينية المحتلة:

هآرتس: التهرب من الخدمة يعرقل خطط إسرائيل لاستئناف الحرب على غزة..؟!!

كشف تقرير لصحيفة هآرتس الإسرائيلية أن الجيش الإسرائيلي يواجه أزمة غير مسبوقة في أوساط جنود الاحتياط، حيث تظهر مؤشرات واضحة على عزوف متزايد عن التجاوب مع استدعاءات الخدمة العسكرية، مما يضعف قدرة إسرائيل على استئناف القتال في قطاع غزة في حال انهيار مفاوضات وقف إطلاق النار مع حركة حماس. وكشف المراسل العسكري لصحيفة هآرتس عاموس هرئيل عن تقديرات مصدرها جيش الاحتلال تشير إلى أن نصف قوات الاحتياط في بعض الوحدات لم تلتحق بالخدمة مؤخرا، بينما يحاول الجيش التعتيم على هذه المشكلة، في ظل معارضة ٧٠% من الجمهور الإسرائيلي لعودة العمليات العسكرية، وفقا لاستطلاعات الرأي الأخيرة. ويسلط

هرئيل الضوء على مشكلة عميقة تواجه الجيش الإسرائيلي للمرة الأولى، إذ يلوح في الأفق خطر عدم التحاق بعض جنود الاحتياط بالخدمة إذا قررت الحكومة العودة إلى الحرب، وهو أمر لم يكن موجودا من قبل بهذا الشكل.

ويقول "في العديد من الوحدات العسكرية، لم يحضر سوى حوالي نصف الجنود إلى الخدمة في المدة الأخيرة، وفقا لتقديرات عسكرية، وهو ما يعكس تراجع الحماسة للحرب مع مرور الأشهر. هذا التطور يضع القيادة العسكرية والسياسية في موقف صعب، إذ يتعين عليها إقناع الجنود بالعودة إلى ساحة المعركة في ظل جدل متزايد حول جدوى استمرار العمليات".

وتناول المحلل العسكري حالة الإرباك التي تعيشها إسرائيل بسبب الخطوة الأميركية الجديدة بإنشاء قناة خلفية سرية للمفاوضات مع حماس عبر آدم بولر مبعوث الرئيس ترامب، والتصريحات المفاجئة التي أدلى بها في مقابلات مع وسائل الإعلام في الولايات المتحدة. **وختم هرئيل بالقول "من المهم للأميركيين الحفاظ على وقف إطلاق النار وأن يبدأ مزيد من المختطفين في العودة إلى ديارهم، حتى لو كان ذلك على مدى فترة من الزمن، وأمام عينيهم مثال آخر ناجح نسبيا لاتفاق صمد حتى الآن، رغم كل الانتهاكات والعقبات، وهو وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان"..!!!**

أخبار ومواضيع متنوعـة:

روسيا تعلن إسقاط ٣٣٧ مسيرة أوكرانية بينها ٩١ فوق منطقة موسكو... صحيفة روسية: بدأت هزيمة القوات الأوكرانية ويجري الاستعداد للقضاء عليها... إزفيستيا: فريق ترامب يبحث عن بديل لزيلينسكي... كومسومولسكايا برافدا: الصين تقف ضد ترامب..؟!!

أسقطت روسيا ليل الإثنين الثلاثاء ٣٣٧ مسيرة أوكرانية أطلقت على عدد من مناطقها، بينها ٩١ فوق منطقة موسكو، على ما أفادت وزارة الدفاع في بيان. وهذا أضخم هجوم على الأراضي الروسية منذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في شباط ٢٠٢٢، واستهدف بشكل أساسي محيط موسكو ومنطقة كورسك المحاذية لأوكرانيا حيث تم إسقاط ١٢٦ مسيرة، بحسب البيان. **ووقع الهجوم قبل ساعات من انعقاد اجتماع بين وفدين أوكراني وأمريكي في السعودية يتوقّع أن تقدّم خلاله كييف خطة لوقف إطلاق نار جزئي مع روسيا.**

ولفت تقرير في صحيفة موسكوفسكي كومسومولييتس الروسية، إلى **قيام الجيش الروسي بقطع طريق العودة على القوات الأوكرانية المتوغلة في منطقة كورسك، وبدء عمليات القضاء عليها، إذ يبدو أن "ورقة زيلينسكي الرابحة" كانت القوات الأوكرانية المتوغلة في منطقة كورسك الروسية، ولكنها الآن على وشك الاندثار، حيث يجري تقسيمها إلى عدة أجزاء، وحرمانها من**

الإمدادات بالذخيرة والاحتياطيات، وتعطيل نظام قيادتها؛ حاول بعض الجنود الأوكرانيين المحاصرين الخروج من مارتينوفكا وتشيركاسكي بوريتشني باتجاه سوجا، ولكن تم القضاء عليهم، والبقية استسلموا.

وذكر عدد من المصادر أن مهاجمي القوات الروسية، استخدموا تكتيكًا خاصًا لاختراق مناطق العدو المحصنة، من دون أن يلاحظهم. فقد استخدموا هذه المرة خط أنابيب الغاز الرئيس، الذي كان حتى بداية العام الجاري ينقل الغاز عبر أوكرانيا إلى أوروبا، ورغم أن كييف أوقفت الإمدادات عبره، فخط الأنابيب بقي قائما؛ لا تتوفر معلومات كثيرة عن هذه العملية. يقولون إن قوات العاصفة اضطرت إلى استخدام أقنعة الغاز ومعدات الأكسجين للعبور عبر الأنبوب الذي لا يزال يحتوي على الغاز. وبحسب مصدر "القوات الخاصة الروسية"، فإن طائرات أنزلت الذخيرة والأسلحة إلى موقع الخروج، وبعد خروج الجنود من الأنبوب قامت بتأمين مواقعهم. ووفق الصحيفة، "كان يجب السير لمسافة ١٥ كم تحت الأرض عبر أنبوب الغاز الذي لا يمرر الغاز منذ بضعة أشهر. وبحسب مصدر "قوات أرخانغلسك الخاصة"، "يصعب وصف حالة الذعر التي سادت القوات الأوكرانية بسبب الظهور المفاجئ للروس من تحت الأرض"..!!!

وكتب بوغدان لفوفسكي، في صحيفة إزفيستيا الروسية، عن لقاءات بين الأمريكيين ومعارضين أوكرانيين؛ فقد أجرى ممثلون كبار للرئيس ترامب محادثات سرية مع زعيمي المعارضة الأوكرانية، يوليا تيموشينكو وبيترو بوروشينكو، حسب ما أورد موقع بوليتيكو الأمريكي. وذكرت التقارير أن اللقاءات ناقشت إمكانية إجراء انتخابات رئاسية جديدة في أوكرانيا، وهو ما قد يتيح إبعاد زيلينسكي عن السلطة. ويرى البيت الأبيض أن الزعيم الأوكراني الحالي لن يتمكن من الفوز بالانتخابات، بسبب الإرهاق الذي أصاب السكان من الحرب والفساد؛

وأفاد موقع Strana.ua الأوكراني، نقلا عن مصادره، بإجراء مباحثات بين ممثلي ترامب والمعارضة الأوكرانية. وبحسب البيانات المنشورة، لم يتواصل الأمريكيون مع بوروشينكو وتيموشينكو فحسب، بل ومع القائد الأعلى السابق للقوات المسلحة الأوكرانية فاليري زالوجني، ورئيس بلدية كييف فيتالي كليتشكو، ورئيس كتلة خادم الشعب البرلمانية ديفيد أراخميا وعدد من الشخصيات الأخرى. ويقول التقرير إن "واشنطن تريد تنظيم ضغوط داخلية على زيلينسكي لإجباره على الموافقة على وقف إطلاق النار". وبحسب المحلل السياسي ميخائيل بافليف، فإن إدارة ترامب لم تفقد بعد ثقتها الكاملة في زيلينسكي. وقال:

"أظن أن الأمريكيين ما زالوا يعرضون عليه فرصة العودة إلى رشده. ومن المرجح أن يحاولوا إقامة حوار معه على مدى شهر أو نحو ذلك. وإذا استمر في إظهار عدم قدرته على التفاوض، فسيبدؤون

بتغيير الحكومة في أوكرانيا. وفي الوقت نفسه، ستتكشف الأحداث الرئيسية حول البرلمان الأوكراني. وعلى العموم، يواجه مكتب الرئيس صعوبة في السيطرة على البرلمان. ومع بعض الضغوط، فإن الهيكل كله سوف ينهار. علينا أن نراقب عن كثب الإشارات الصادرة عن البرلمان الأوكراني، فهي التي ستظهر ما يحدث وراء الكواليس"..!!!

وسلّط تقرير في صحيفة كومسومولسكايا برافدا الروسية، عن سبب دعم بكين للأوروبيين في مسألة المفاوضات مع أوكرانيا؛ فقد أكد ممثل الصين الخاص للشؤون الأوروبية، لو شايي، أن بكين تعارض إجراء مفاوضات بين الولايات المتحدة وروسيا من دون مشاركة أوكرانيا والاتحاد الأوروبي؛ ووصف ما تفعله واشنطن بأنه غير دبلوماسي على الإطلاق، مستخدمًا لغة قاسية للغاية؛ فكيف نكون شركاء وحلفاء استراتيجيين، بينما تعارض بكين جهود روسيا وشروطنا لإحلال السلام؟ وبحسب الصحيفة، توصل بعض الخبراء إلى استنتاج مفاده أن بكين ترد بهذه الطريقة على فرض الولايات المتحدة رسومًا جمركية على صادرات السلع الصينية. ويرون أن بكين تحاول تعقيد الوضع أمام ترامب، من أجل المناورة مع الاتحاد الأوروبي وتعزيز العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي.

وقال معدّ التقرير: هنا سأغامر وأقول إن الأمور مختلفة (عما يقوله الخبراء) بعض الشيء؛ فلدى الصين مخاوف معينة. في الصين، يخشون من أن تؤتي جهود واشنطن وموسكو ثمارها في المستقبل القريب، وهو ما يمكن أن يحرر يدي ترامب للتحرك في مجالات أخرى. وبعد ذلك سوف يحوّل اهتمامه بشكل أكبر إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة. وبكين ليست مستعدة بالكامل بعد لمواجهة الجهود السياسية الأمريكية هناك، وخاصة فيما يتعلق بقضية تايوان، وقضايا أخرى؛ الصين ليست ضد السلام في أوكرانيا، في أي حال من الأحوال. إنها مع السلام، ولكن ليس سريعًا..!!!

******

تنويه:

هذا التقرير يرصد المواقف والآراء الواردة في مجموعة من الصحف العربية والعالمية حول القضايا الساخنة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولا يعبر بالضرورة عن رأي حركة البناء الوطني.